مقياس : اجراءات الاستيراد و التصدير المستوى: سنة ثانية ماستر

المحاضرة الثانية

الأنظمة الجوادية الخاصة





مقدمة

• إن التوجه الاقتصادى الجديد المتميز بانفتاح أكبر على التبادل الخارجي وانسحاب تدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي والمباشر والتزامها بالتوجيه والمراقبة والتعديل قصد تطبيق المنافسة السليمة، تشجيع الصادرات، وجلب الاستثمارات وجدت الجمارك نفسها ملزمة بتكيف دورها الذي كان جبائيا محضاحتى تتمكن من لعب دور اقتصادى أهم للمساهمة في هذه التحولات، ومن العناصر المحورية في هذا التكييف وضع أليات و ميكانيزمات جمركية من طرف المشرع، لفائدة المتعاملين تدعى بالأنظمة الجمركية الاقتصادية.

تعريق النظام الجمركي

- النّظام الجمركي هو مجموعة القواعد و الإجراءات التي تطبقها جمارك الدّولة على ما يتّصل بالمبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، مستندة في ذلك إلى القوانين و اللّوائح الداخلية أو إلى المعاهدات و الاتفاقيات الدولية وعلى ذلك ينصرف النّظام الجمركي في بيان طريقة جباية هذه الرسوم، وما قد ينصّ عليه من منع بعض السّلع من الدّخول إلى إقليم الدولة و كذا الإجراءات الصحيّة المتعلقة بمرور السّلعإلخ ، أما الرّسم الجمركي فهو ضريبة تفرضها الدولة على السلع الّتي تدخل حدودها الوطنيّة ، ومجموع الرّسوم االجمركية المطبّقة في دولة ما خلال فترة زمنيّة معيّنة تكوّن ما يعرف باسم التّعريفة الجمركية.

الأنظمة الجمركية الخاصة

تعرف الأنظمة الجمركية الإقتصادية "بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الإقتصادية (الاستيراد و التصدير) عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة تتغير حسب النشاط المعني (وقف أو إعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير) ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتو افرعلى بعض الإلتزامات التي تتغير حسب الأنظمة كذلك".

الأنظمة الجمركية الخاصة

" يقصد بها كافة الميكانيزمات الموضوعة من طرف المشرع في القانون الجمركي بموجب اتفاقيات دولية مع المنظمات العالمية, هدفها وضع البضائع محل الاستيراد أو التصدير في وضعية قانونية تسمح بخلق فترة قانونية مؤقتة من شأنها تحقيق أغراض اقتصادية.

الأنظمة الجمركية الخاصة

" نستخلص إذا أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تنتفع منها البضائع و السلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني، و هي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير.....وغيرها.



خصائص الأنظمة الجمركية الاقتصادية الخاصة

للأنظمة الجمركية الاقتصادية مجموعة من الميزات والخصائص المشتركة فيما بينها تستشف من خلال التطرق للمزايا والالتزامات الناتجة عن تبني إحدى هذه الأنظمة وتتمثل في:



خصائص الأنظمة الجمركية

• الخروج عن الإقليم l'exterritorialité الخروج

من الصورة القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي نفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني, و نتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم و الحقوق و كذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي, كما تسهل عمل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية.



• تعليق الحقوق والرسوم:

وهذا الإجراء خاص بجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت رقابة جمركية لمدة زمنية معينة, بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة, وهذا يسري برفع الحقوق و الرسوم الجمركية, هذا الحافز يمنح للمؤسسة أفضلية توفير مدخرات المالية لأجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى بترقية صادراتها, من أجل تخفيف العبء المالي على خزينتها.



• خضوع البضاعة للمر اقبة والمتابعة الجمركية

إن البضاعة المستفيدة من إحدى هذه الأنظمة تبقى دائما تحت الرقابة والمتابعة الجمركية سواء في نظام العبور او المستودع او القبول المؤقت أو غيرها، لأن هذه البضاعة لم تخضع بعد لإجراءات التجارة الخارجية المتمثلة في تحصيل الحقوق والرسوم المستحقة والمراقبة ولا يتم تسريحها وإعفاؤها من هذه الإجراءات إلا بعد استيفاءها لهذه المراحل الضرورية أو إعادة تصديرها.



الكفالة:

إن تعليق الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن يحتوي على ضمان الجمارك, في حالة ما إذا المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية كعدم احترام المدة الزمنية المحددة لبقاء البضاعة تحت النظام الجمركي, هذا الضمان يحول لإدارة الجمارك (les receveurs des douane) اتجاه خزينة الدولة, هذه الكفالة محددة و معينة حسب التشريع الجمركي بنسبة 10%من حصيلة الحقوق و الرسوم.

أهمية الأنظمة الجمركية

- تخزين البضائع و تحويل المواد الأولية و المنتجات نصف المصنعة إلى منتوج تام الصنع أين يكون هذا الأخير موجها للتصدير.
 - تصدير البضائع لغرض التصليح، الاستعمال أو العرض.
- استعمال عتاد أجنبي في الإقليم الوطني من أجل إنتاج منتوجات موجهة للتصدير أو تحقيق مشاريع كبرى.
 - نقل وعبور البضائع من مكتب جمركي إلى آخر.

أهمية الأنظمة الجمركية

إذا فالأنظمة الاقتصادية لها أهمية اقتصادية كبيرة حيث أنها تساهم في تنمية بعض النشاطات و تقوية و تفعيل قدرة المؤسسة على التنافس على مستوى الأسواق الخارجية.

حيث تكمن فكرة هذا الدعم والدفع في التقنية الجبائية المعتمدة و المتمثلة أساسا في توقيف أو تعليق الحقوق و الرسوم الواجبة الدفع والمرونة المعتمدة في إطار إجراءات مر اقبة التجارة الخارجية.

أهمية الأنظمة الجمركية

وتستثنى من هذه الأنظمة البضائع المقيدة أو المحظورة على أساس اعتبارات متعلقة بالأخلاق أو النظام العام أو الأمن العمومي أو النظافة و الصحة العموميتين، أو على اعتبارات بيطرية أو متعلقة بأمراض النباتات أو خاصة بحماية البراءات و علامات التصنيع وحقوق المؤلفين و حقوق إعادة الطبع مهما كانت كميتها أو بلد مضدرها أو إنتاجها. (المادة 116ق.ج.ج)

والأنظمة الجمركية الخاصة تشمل الأوضاع الجمركية التي تتعامل مع الاستثناءات من القاعدة العامة، أي وجود نصوص قانونية وتنظيمات عمل تسمح بإمكانية تعليق أداء الرسوم الجمركية، والضرائب ذات الأثر المماثل. ولقد مهدت هذه الفلسفة الأساسية لظهور سلسلة من الأنظمة حسب التسلسل الزمني الذي ظهرت فيه والغاية التجارية او الصناعية او ذات الصلة بالنقل.





الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية

• نميز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة الجمركية التجارية وهي تتجاوب بصفة خاصة ومباشرة مع أهداف ذات طبيعة تجارية.

نظام التصدير المؤقت L'exportation Temporaire

نظام القبول المؤقت L'admission temporaire نظام المستودعات الجمركية Les entrepôts douaniers

تعريف نظام الإستيداع

يقصد به تعليق سداد الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع التي ترد إلى الدولة، فترة من الزمان، ينبغي أن يتقيد خلاله مصيرها، هل يعاد تصديرها إلى الخارج، أم تطرح في السوق المحلية،

لاشك أن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على العديد من الاعتبارات أهمها الطاقة الاستيعابية للسوق وحركة أسعار البضاعة في الداخل والخارج، فلو كانت طاقة السوق واسعة وكانت أسعاره مو اتية فلن يتردد المستورد من عرض سلعته في السوق.

1. تعريف المستودع الجمركي

المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضاعة تحت المراقبة الجمركية، في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك و ذلك مع وقف الحقوق و الرسوم و تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

1. نظام المستودعات الجمركية

• بمجرد تفريغ البضاعة من وسائل النقل البرية او البحرية او البحرية او الجوية، يجري إيداعها داخل المخازن الجمركية حتى سداد الرسوم الجمركية المستحقة علهيا، او إعادة تصديرها.

• ويعبر المستودع بهذا الشكل مرحلة تخزينية تتوسط مرحلتين تمر بهما البضاعة: مرحلة التفريغ ومرحلة المعاملة الجمركية.



1. نظام المستودعات الجمركية

فبعد حصول المتعامل الاقتصادي على ترخيص من إدارة الجمارك له الحق في وضع بضاعته في المستودع الجمركي المعتمد الذي اختاره بعد تقديمه لتصريح مفصل لإدارة الجمارك يخص هذه البضائع، ويجب على إدارة الجمارك أن تتأكد بأن البضائع التي أدخلت المستودع الجمركي هي البضائع المعنية في الترخيص وليست بضائع أخرى.



1. نظام المستودعات الجمركية

كما أنه يجب على المتعامل الاقتصادي أن يقدم تعهدا مكفولا من طرف مؤسسة مالية مصرفية يتعهد فيه بإخراج البضائع من المستودع الجمركي بمجرد حلول اجل تصفية النظام.

1. نظام المستودعات الجمركية

وبعد مرحلة الوضع حيز النظام تأتي مرحلة تصفية النظام، حيث أنه قبل انتهاء المهلة المحددة يجب على المتعامل الملتزم تعيين نظام جمركي آخر للبضائع بعد أن يكون قد استوفى الشروط و الكيفيات المطبقة على النظام المعين، وبنقل البضائع للنظام المحمركي الجديد تتم تصفية نظام المستودع،



1. نظام المستودعات الجمركية

وفي هذه الحالة بالذات فأن الحقوق و الرسوم الجمركية تبقى معلقة دوما. ويمكن أن تكون البضائع محل عرض للاستهلاك بعد مكوثها في المستودع، وفي هذه الحالة تطبق عليها نفس الحقوق و الرسوم السارية المفعول عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل المتعلق بالاستهلاك.

أنواع المستودعات الجمركية

• 1- المستودعات العامة: (م 140)

يرخص بالعمل بنظام المستودع العام بقرار من الهيئات العامة بناءا على اقتراح مصلحة الجمارك عند الاقتضاء لأسباب تقبلها إدارة الجمارك.

يفتح المستودع العمومي الجميع المستعملين الإيداع مختلف أنواع البضائع وينشأ المستودع العمومي عندما تبرره ظروف التجارة من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الإقليم الجمركي وذلك بغرض تقديم الخدمات في ميدان تخزين البضائع ، نقلها أو تداولها،

• <u>أنواع المستودعات الجمركية</u>

• 2- المستودعات الخاصة: (م 154)

تنشطها وتدبرها مؤسسات او شركات متخصصة تحت إشراف مصلحة الجمارك وليس هناك ما يمنع من أن تكون هذه المستودعات تابعة للمستورد ذاته.

يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي المستعماله الشخصي من إيداع البضائع المرتبطة بنشاطاته وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به، و ينشأ المستودع الخاص في مخازن المودع ، التي يجب أن تتوفر فها الشروط المناسبة للرقابة الجمركية وامن البضائع.

أهمية المستودعات الجمركية

يعد من العوامل الهامة لتنشيط التجارة الخارجية ، والإبقاء على كيان الأسواق متسعا ، اذ كلما كان هذا النظام يكفل وجود بضائع فعلية داخل المخازن ، فانه بذلك يستجيب لرغبات السوق الداخلية من البضائع دون حاجة الى انتظام الفترة الضرورية لاستبرادها.

أهمية المستودعات الجمركية

يعد نظام الإيداع مفيدا للمستورد للأسباب التالية:

- انه يمكنهم من استئجار السفن في الأوقات التي يقل فها الطلب علها ، مما يحقق لهم مصلحة مادية تتمثل في انخفاض تكلفة النقل ، على اعتبار ان النقل ، مثل ما مثل غيره من السلع والخدمات ، يخضع للعرض والطلب.
- يمكن من تخزين السلع في أماكن قريبة من الاستهلاك ، مما يعطي لهم ميزة على غيرهم ، تتمثل في سرعة تلبية طلب الدول المستوردة .

أهمية المستودعات الجمركية

• ان تكلفة تخزين السلع بالدولة المنتجة لها تزيد عادة عن تلك التكلفة في الدول المطلوبة في الدول الأخرى ، مما يعني ان للمستورد مصلحة في عدم إبقاء البضائع في دولة الإنتاج وتخزينها بمخازنها.

2 نظام القبول المؤقت

- يقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين، والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة، والتي تكون في إحدى الشكلين التاليين:
- إما تكون البضاعة على حالتها دون أن تحدث تغيرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.
- إما بعد تعرضها لتحويل او تصنيع أو معالجة إضافية او تصليح في إطار القبول المؤقت بغية تحسين الصنع، وتمنح رخص القبول من قبل إدارة الجمارك

وللاستفادة من هذا النظام على المتعامل احترام الإجراءات الآتية:

إيداع طلب وضع البضاعة تحت هذا النظام لدى مفتشية أقسام الجمارك المختصة إقليميا يكون مرفقا بكل الوثائق اللازمة و على المتعامل أن يبرز سبب اختيار هذا النظام لإدارة الجمارك من خلال توضيح الهدف الاقتصادي من ورائه.

- منح الترخيص للمتعامل الاقتصادي من طرف إدارة الجمارك و هذا بعد دراستها الدقيقة للطلب الذي تقدم به.

**

وضع البضاعة تحت نظام القبول المؤقت بعد أن يتحصل المتعامل على الترخيص ويكون قد قدم تصريح مفصل لإدارة الجمارك تتعلق بهذه البضائع كما أنه لأعوان الجمارك حق القيام بالمراقبة و الإحصائيات الدورية التي يرونها ضرورية أثناء مكوث البضاعة تحت هذا النظام.

**

و تكون مهلة مكوث البضاعة محددة حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من اجلها هذه البضائع، غير أنه يمكن لإدارة الجمارك تمديد المهلة الممنوحة بناء على طلب المستفيد و لأسباب تراها مقبولة.

و قبل انقضاء الآجال المحددة مكوث البضاعة فانه يجب على المتعامل الاقتصادي أن يعيد تصديرها خارج الإقليم الجمركي أو أن توضع في المستودع قصد إعادة تصديرها لاحقا.

مزايا القبول المؤقت

يسمح هذا النظام المصمم لتشجيع النشاط الاقتصادى في إطار المعارض أو التظاهرات او التجارب السابقة على البيع، باللجوء إلى المعدات الأجنبية لأغراض مرتبطة بالإنتاج، مثل حالة استيراد آلات حفر، او أشغال عمومية بشكل مؤقت الابد من الإشارة إلى أن الإعفاء من الحقوق لا يكون في مثل هذه الظروف سوى جزئيا بالنظر إلى القيمة المضافة التي تنشئها هذه الآلات.

**

3 نظام التصدير المؤقت

يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يمكن من التصدير المؤقت للبضائع الموجودة في الإقليم الجمركي قصد أداء خدمة لاستعمالها وتحوبلها وتصنيعها او إصلاحها، ثم استيرادها ثانية بالإعفاء الكلى او الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية، كما تستفيد من نفس إجراء البضائع المعدة للاستيراد ثانية على حالها بعد أن يتم عرضها في المعارض أو التظاهرات في الخارج.



الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية

تسعى الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية إلى تحسين وترقية صادرات المؤسسات الوطنية بإدخال صبغة جديدة تتمثل في تعليق الحقوق والرسوم على المنتجات المستوردة للتصنيع من أجل تحسين الوضعية التنافسية للبضائع المصدرة نحو السوق الدولية بتخفيض تكاليف الإنتاج.



الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية

تسعى الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية إلى تحسين وترقية صادرات المؤسسات الوطنية بإدخال صبغة جديدة تتمثل في تعليق الحقوق والرسوم على المنتجات المستوردة للتصنيع من أجل تحسين الوضعية التنافسية للبضائع المصدرة نحو السوق الدولية بتخفيض تكاليف الإنتاج.



الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية

اعادة التموين بالاعفاء Le réapprovisionne ment en franchise

القبول المؤقت لتحسين الصنع

التصدير المؤقت لتحسين الصنع المستودع الصناعي Entrepôt industriel

1 - نظام المستودع الصناعي

تنص المادة 160 قانون الجمارك الجزائري "على أنه يعتبر المستودع الصناعي محلا خاضعا لمر اقبة إدارة الجمارك حيث يرخص لمؤسسات ما بهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق و الرسوم التي تخضع لها هذه البضائع "



<u>1</u> -نظام المستودع الصناعي

ويتم منح رخصة استغلال هذا النظام عن طريق مقرر للمدير العام للجمارك بعد تقديم طلب من طرف المتعامل الذي يريد وضع بضائعه تحت هذا النظام، و تحدد بمقتضى هذا المقرر كميات البضائع التي يمكن قبولها في هذا النظام، و مدة صلاحيته و النسب المئوية للمنتجات المعوضة و التي يعد تصديرها إلزاميا، والمنتجات التي يمكن أن تعرض للاستملاك

•



2 -نظام القبول المؤقت التحسين الإيجابي للصنع

يعرف بأنه: نظام يسمح باستيراد البضائع الأجنبية مع تعليق الحقوق والرسوم الجمركية وكل مقاييس السياسة التجارية، حيث تكون هذه البضائع محل تحويل أو تكملة صنع أو إضافة يد عاملة ليعاد تصديرها بعد انقضاء الأجل المعين لها خارج الإقليم الجمركي الوطني.



-نظام التحسين الإيجابي للصنع (قبول وتصدير)

هذا النظام داخلي وضع من أجل تعليق الحماية لصالح البضائع الأجنبية المعدة لإعادة التصدير بعد التحويل الصناعي داخل الإقليم الوطني بغرض تشجيع قدرة المؤسسات المصدرة على المنافسة، وبالمقابل يسمح لتحسين الصنع خارجيا لمؤسسات وطنية بالتصدير بشكل مؤقت بضائع مأخوذة داخل الإقليم الجمركي قصد إخضاعها لعمليات تصنيع أو تصليح أو تحويل في الخارج.



2 -نظام التحسين الإيجابي للصنع

وتظهر أهمية هذا النظام في السماح للمؤسسات الوطنية بعرض منتوجاتها وخدماها في الأسواق الخارجية و تشجيع عمليات التصدير والإنتاج للبضائع القادرة على منافسة البضائع الأجنبية وهو ما يدعم سياسة الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.



3 -نظام التصدير المؤقت للتحسين الصنع

**

' يندرج نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع ضمن نظام التصدير المؤقت و هذا حسب نص المادة من قانون الجمارك الذي يعرفه كما يلي: "هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الخطر ذو الطابع الاقتصادي وهذا بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع." المادة 193 من قانون الجمارك.

3 -نظام إعادة التموين بالإعفاء

و يقصد به حسب المادة 186 من قانون الجمارك بأنه ذلك النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها و جودتها و خصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت من السوق الداخلية و استعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

<u>3</u> -نظام إعادة التموين بالإعفاء

• ويستفيد من هذا النظام المنتجون و المصدرين و المالكين للمواد المصدرة للمقيمين في الإقليم الجمركي الذين يقومون بعمليات التحويل على البضائع المستوردة وبتطبيق هذا على الأشخاص الطبيعيين أو المعنوبين من جنسية جزائرية و أجنبية مقيمين في الجزائر بصفة قانونية. كما يمنح النظام البضائع ذات المنشأ الخارجي التي استوردت تعويضا لمنتجات وضعت مسبقا لاستهلاك " المواد الأولية، منتجات نصف مصنعة، أجزاء قطع غيار متكافئة لتلك التي تم إدماجها في المنتجات المصدرة دون أن يطرأ عليها أي تحويل...الخ." المادة 188 من قانون الجمارك.

-5 <u>المصنع الخاضع للمر اقبة الجمركية:</u>

نظرا لأهمية القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري، ونظرا لأهمية المداخل التي تجنيها الخزينة العمومية من الجباية البترولية، فقد اوجد قانون الجمارك نظاما اقتصاديا جمركيا يحفز العمليات الاستثمارية في هذا المجال يتمثل في المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية الذي يخصص للمنشئات و المؤسسات المتخصصة في استخراج و أنتاج الزيوت الخاصة و المنتجات البترولية



-5 المصنع الخاضع للمر اقبة الجمركية:

- ويتم قبول البضائع الموضوعة تحت هذا النظام عند دخولها إلى هذه المصانع بوقف الحقوق و الرسوم و القيود ذات الطابع الاقتصادي و الإجراءات الإدارية الأخرى، ليتم بعدها جمركة البضائع المنتجة بالمصانع الخاضعة للمر اقبة الجمركية وفق الشروط التالية:
 - الإعفاء من الحقوق و الرسوم المعدة للتصدير.
- وضع الحقوق و الرسوم المستحقة بالنسبة للبضائع المعدة للسوق الداخلية و التي تحدد قيمة وعائها عن طريق التنظيم .

_

أنظمة النقل العبور

العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت الرقابة الجمركية المنقولة من مكتب جمركي (مكتب الانطلاق إلى) مكتب جمركي آخر (مكتب الوصول) مع وقف الحقوق و الرسوم، و تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

انظمة النقل العبور

يحدد وزير المالية بموجب قرار يتخذه بعد أخذ رأي الوزراء المعنيين قائمة البضائع التي لا تمنح الاستفادة من هذا النظام هذا من جهة، و من جهة ثانية فإن المعني جذا النظام ، ولكي يستفيد منه عليه اكتتاب تصريح مفصل يتضمن التزاما مكفولا يتعهد بموجبه بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد و بترخيص سليم ، وذلك في الآجال المحددة وعبر الطريق المحدد.

انظمة النقل العبور

وعليه فإنه يجب أن يقدم البضائع والتصريح إلى مكتب الجمارك فور الوصول . و التصريح بالنظام المعين للبضائع في انتظار إيداع هذا التصريح.

بعد إتمام هذا الإجراء يمكن تفريغ البضائع في المخازن و مساحات الإيداع وذلك بغرض تصفية نظام العبور.

انظمة النقل العبور

يستعمل هذا النظام بالنسبة للتصدير أو الاستيراد و كذا التحويل بين المستودعات كما يلي:

❖ في مكتب الانطلاق: بعد تحقق أعوان الجمارك من إيداع التصريح المفصل مرفقا بالوثائق اللازمة و مراقبة البضاعة إضافة إلى تسجيل الكفالة.و بعد ذلك يقوم عون الجمارك بوضع التشميع وتحديد مسار البضاعة وكذا آجال وصولها.

انظمة النقل العبور

في مكتب المرور:

يقتصر دور عون الجمارك على مر اقبة وثائق العبور و التأكد من حالة الترصيص.

انظمة النقل العبور 💠

❖ عند مكتب الوصول: عند وصول البضاعة يجب على العون المرافق التأكد من سلامة الترصيص كما تتم عملية تصفية نظام العبور و تحويل نسخة من تصريح التصفية إلى مكتب الجمارك الذي انطلقت منه العملية، وبعدها تتم عملية رفع اليد على الكفالة التي قدمها المستفيد في مكتب الانطلاق

أنظمة النقل العبور

**

الإشارة أن إلى انه قد تم اعتماد إجراءات تسهيلية لنظام العبور تخص أساسا البضائع الموجهة إلى مساحات الإيداع المؤقت أو المستودعات الجمركية و هي:" الإجراءات المبسطة للعبور "" DSTR" "" مساحات الإيداع و المستودعات الجمركية حيث يمكنهم إيداع تصريح مبسط عند مكتب دخول البضاعة، وتتم بواسطته نقل البضاعة إلى مساحات الإيداع المؤقت أو إلى المستودع أين يتم تصفية النظام

انظمة النقل العبور العبور

❖ أما في مجال العبور الدولي، فان التسهيل المعتمد بموجب دفتر TIRيمكن من تغطية عمليات العبور بما يحتويه من وثائق محددة مسبقا حسب عدد مكاتب الجمارك للعبور .و يرتكز عمل مصالح الجمارك على المراقبة العادية لحالة الترصيص مع الإمضاء على الوثيقة المخصصة للمكتب بموجب الدفتر . TIR.

أنظمة النقل العبور

العبور الجمري هما: العبور الجمري هما:

- العبور الوطني (الداخلي): وهي تخص عمليات النقل التي يفترض أن تتم داخل الإقليم الجمركي الوطني. - العبور الدولي (الاقليمي): و هو يخص عمليات نقل البضائع الأجنبية التي تتم بدون انقطاع بالمرور عبر عدة أقاليم جمركية تخص دولا موقعة على المعاهدات الدولية الخاصة بهذا النوع من العبور.

أنظمة النقل العبور

- العبورالدولي (العبورالمباشر):
- و يتمثل في نقل البضاعة مباشرة من مكتب جمركي حدودي إلى مكتب حدودي أخر و وفقا لنفس الأشكال و الكيفيات يتم اكتتاب التصريح فحص البضاعة ، تصفية النظام بإخراج البضاعة) تصدير (البضاعة خارج الإقليم الجمركي) .

أنظمة النقل العبور

- العبور نحو الداخل: و هو عبارة عن نقل للبضاعة من مكتب حدودي إلى مكتب داخلي و هذا قصد القيام بالإجراءات الجمركية في المكتب الداخلي) الوضع للاستهلاك، إدخال البضاعة للمستودع...الخ
- <u>العبور نحو الخارج</u>: ويتمثل في نقل البضاعة من مكتب داخلي إلى مكتب حدودي قصد تصدير البضاعة خارج الإقليم الجمركي